

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

أ.الزاوي عيسى أ.د. شعيب شنوف
المركز الجامعي أفلو جامعة بومرداس

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم وإنعكاس هذه العلاقة على أداء الوظيفة المحاسبية والمالية وقد توصلنا الى النتائج التالية :

-توجد علاقة عكسية بين التضخم ودرجة استقلالية البنوك المركزية .

-لا تؤدي المحاسبة دورها في ظروف التضخم الجامح وتصبح مخرجاتها لا تتلاءم مع الظرف الاقتصادي السائدة ولا تلي احتياجات مستخدميها.

الكلمات المفتاحية: التضخم ، استقلالية البنك المركزي ، القوائم المالية

Abstract :

This paper aims to shed light on the nature of the relationship between the degree of independence of central banks and inflation rates ,and also the reflection of this relationship on the performance of the two functions of accounting and finance. And we found out the following:

- There is a relationship of reversing between inflation and the degree of independence of central banks.
- Accounting does not play its role in the conditions of hyperinflation and its output does not fit the prevailing economic situation and does not match the needs of its users.

Key words Inflation, Independence of the Central Bank , Financial Statements

- المقدمة

تحتكر البنوك المركزية في كافة دول العالم مسؤولية إصدار النقود القانونية، وتعتبر هذه الوظيفة الأولى والجوهرية بالنسبة للبنوك المركزية، وذلك لأن دور البنك المركزي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مركزاً على احتكار عملية الإصدار¹. إلا أن الزيادة في عرض السيولة القانونية دون رقابة من جانب السلطات النقدية بقصد تمكين الحكومة من مواجهة زيادة الأجور والإنفاق، وتسديد الدين العام سيجعل قيمة النقود تتناقص فيتحوّل الادخار النقدي إلى سلع وخدمات فيزداد الطلب وترتفع الأسعار ثم الأجور مما يؤدي إلى زيادة النفقات ثم ارتفاع الأسعار الذي يفقد العملة المحلية قوتها الشرائية لتشكل حلقة مفرغة تؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات وتنفذ موارد الدولة من الاحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية، وهذا ما يشكل خطورة فعلية على الاقتصاد القومي والنظام الاجتماعي والاقتصادي.

وباعتبار المحاسبة تتخذ من النقود وحدة للقياس و أساساً للتسجيل وإثبات المعاملات المالية في السجلات المحاسبية و باعتبارها وسيلة للتبادل و مقياساً للقيم فان المحاسبة لا تؤدّ وظيفتها على الوجه المطلوب بسبب ظهور الموجات التضخمية الناتجة عن عدم تحكم البنك المركزي في عملية الإصدار النقدي الالامحدود، حينئذ تصبح مخرجات النظام المحاسبي عديمة الفعالية ولا تلي احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتؤدي إلى تظليلهم في مسائل اتخاذ القرارات المصيرية الخاصة بمستقبل مشاريعهم، وذلك لأن الأرقام التاريخية التي تتضمنها القوائم المالية لا تعكس الواقع الاقتصادي بسبب عامل التضخم.

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

ومما سبق تظهر معالم الاشكالية الخاصة بهذه الورقة البحثية و التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:-

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر استقلالية البنك المركزي على مخرجات النظام المحاسبي والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية

تنبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ❖ ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم؟
- ❖ ماهي المشاكل والصعوبات المحاسبية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في ظروف التضخم؟
- ❖ ما مدى صحة البيانات المحاسبية والمالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظروف التضخم؟

فرضيات البحث:

- ❖ توجد علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم
- ❖ للتضخم آثار سلبية وخيمة على مخرجات النظام المحاسبي وعلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى :
- ❖ التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم من خلال الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع.
- ❖ التعرف على أهم الآثار السلبية التي يحدثها التضخم على مخرجات النظام المحاسبي
- ❖ التعرف على مختلف الطرق المحاسبية المستخدمة لإزالة الآثار السلبية والتشوهات التي ألحقها التضخم بالقوائم المالية وحتى لا تفقد الوظيفة المحاسبية والمالية دورهما المنوط إليهما.

منهج البحث

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج المستخدمة في البحث العلمي، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة إستقلالية البنك المركزي والتعريض على المفاهيم العامة للتضخم وتوضيح مختلف الجوانب النظرية، واستخدام المنهج التحليلي في فيما يتعلق أثر استقلالية البنك المركزي على مخرجات النظام المحاسبي والمالي للمؤسسات الاقتصادية وفقا لمقتضيات الدراسة .

خطة البحث

لمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم تبني خطة العمل الآتية:

- المحور الأول: العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والتضخم
- المحور الثاني: نتائج الدراسات الخاصة بالعلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم
- المحور الثالث: المحاسبة المالية وهاجس التضخم الجامح

المحور الأول: العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والتضخم

أحدثت سياسة استقلالية البنك المركزي جدلا واسعا أمتد لأكثر من 200 سنة فيذكر دافيد ريكاردو في عام 1824 رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله :²

" لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة ، كما اعتقد أنه سوف يكون هناك خطر كبير إذا ما سيطر الوزراء

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

— الحكومة — بأنفسهم على إصدار النقود الورقية . لذا أقترح أن يتم وضع ذلك الاحتكار في أيدي نواب يتم تفويضهم، و لا يمكن عزلهم من وظائفهم إلا عن طريق الاقتراع في مجلس النواب، و أقترح أيضا منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين و الوزراء، و لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقرض هؤلاء المفوضين أموالا للحكومة، أما إذا أرادت الحكومة الحصول على نقود فانه ينبغي أن تحصل عليها عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق بيع لأدوات الخزنة أو أن تقترض من أي بنك من البنوك و لكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح للحكومة بالاقتراض من هؤلاء الدين يملكون القدرة على إصدار النقود " .

وفي عام 1931 يذكر "كينز" في حديثه للجنة الملكية في البنك المركزي الهندي " أن البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات البنك"³

1-1: ماهية استقلالية البنك المركزي

نظرا للمهام النقدية الملقاة على عاتق البنوك المركزية ، ارتأت كثير من الدول لتغيير تشريعاتها لأجل تعزيز استقلالية بنوكها المركزية ومن بين هذه الدول نجد فرنسا الذي أصبح بنوكها المركزي مستقلا تماما عن الحكومة بمقتضى القانون الجديد للبنك الفرنسي الصادر في جويلية 1993 والمعدل في ديسمبر 1993 .

1-1-1: الاستقلالية بالمفهوم القانوني

تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق الأهداف والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك على ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور⁴ .

1-1-2: الاستقلالية بالمفهوم الاقتصادي

من بين أفضل الآراء التي توضح جوانب الاستقلالية يذكر رئيس البنزينك (Shesinger) بأن استقلالية البنك المركزي تعني:

- ❖ استقلالية مؤسسية: يعني ذلك استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان.
- ❖ استقلالية الأدوات: يعني ذلك إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات.

❖ استقلالية شخصية: يعني ذلك تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي.

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن استقلالية البنك المركزي تعني انفرادة بتولي شؤون إدارة السياسة النقدية بعيدا عن ضغوطات السلطة التنفيذية وعدم تسخيره لتمويل العجز في الميزانية العامة تجنباً للضغوطات التضخمية . كما أن استقلالية البنك المركزي تكون مرتبطة بهدف استقرار الأسعار فكلما كانت جهود السلطة النقدية منصبة على تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تمتعها باستقلالية أكبر وكلما ابتعدت جهودها وتركيزها عن تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تبعتها للسلطات التنفيذية .

1-2: استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية

تعمل استقلالية البنوك المركزية على ضمان مصادقية السياسة النقدية ، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق هدفها ، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية ، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

الشفافية. إذ أن الشفافية تؤدي دوراً أساسياً في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحقّقه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام الضريبي ورسم السياسة النقدية وفي تطبيقها⁵.

1-3: مؤشرات وقياس استقلالية البنك المركزي

1-3-1: مؤشرات استقلالية البنك المركزي

تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير ، وإن كانت قد اختلفت في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن إعطاؤه لكل منها الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسة . وتجتمع هذه المعايير حول خمسة محاور أساسية:⁶

أولاً - مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

ثانياً - مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي ، وكذلك مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

ثالثاً - مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم ، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس.

رابعاً - المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية و ما إذا كان هو الهدف الوحيد ، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى مدى قدرة البنك على تنفيذ ذلك.

خامساً : مدى خضوع البنك المركزي للمساءلة والمحاسبة.

1-3-2: قياس درجة استقلالية البنك المركزي

أجريت عدة دراسات اقتصادية لقياس درجة الاستقلالية البنوك المركزية وذلك استناداً على عدة معايير وفي هذا الصدد أعد ثلاث مؤلفين: كويرمان ووييس ونياتي سجل يضم 16 معياراً لقياس درجة استقلالية البنك المركزي ، تجتمع هذه المعايير في أربع فئات وهي مبينة في الجدول التالي:⁷

الجدول رقم 01 :معايير قياس استقلالية البنك المركزي

وزن المعيار	معايير استقلالية البنك المركزي
20%	التعيين ومدة عهدة المحافظ وإنهاء مهامه
15%	صياغة السياسة النقدية
15%	الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار
50%	مدى إمكانية منح أو عدم منح سلفات للدولة

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،

الدورة العادية العامة السادسة والعشرون جويلية 2005 ، ص36

2 : مبررات الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي

تتمحور مبررات وأسباب الدعوة لاستقلالية البنوك المركزية في عاملين أساسيين :

العامل الأول: إساءة استخدام الحكومات لاستخدام السياسة النقدية

العامل الثاني : نتائج الدراسات الخاصة بالعلاقة بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

2-1 : إساءة الحكومات لاستخدام السياسة النقدية

تجلى ذلك من خلال سيطرة الحكومات على بنوكها المركزية وإجبارها على التوسع في الإصدار النقدي وفي منح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام وذلك محاولة منها للتخفيف من معدل البطالة ، هذه السياسة المنتهجة من طرف أغلب الحكومات دفعت بمعدلات التضخم إلى الارتفاع ، الأمر الذي حتم على هذه الحكومات العمل على تخفيض معدل التضخم وذلك بتجريد أداة السياسة النقدية من يد السلطات السياسية ، وتركيزها في يد البنوك المركزية شريطة منحها الاستقلالية⁸.

المحور الثاني : نتائج الدراسات الخاصة بالعلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم

أجريت عدة دراسات من طرف اقتصاديين لتحديد طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم وبين تبعية البنوك المركزية لحكوماتها ومن بين هذه الدراسات نجد :

أولا - دراسة M-PARKIN و R-BADE سنة 1985 التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلال البنك المركزي عن الضغوط السياسية وبين انخفاض واستقرار معدل التضخم معتمدة على مجموعة من المعايير⁹:

1- مدى تأثير الحكومة على مالية البنك المركزي .

2- مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي وذلك من خلال :

❖ مدى سلطة الحكومة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة

❖ مدى تمثيل الحكومة في المجلس.

❖ من هو صاحب القرار النهائي الحكومة أم المجلس .

أكدت الدراسة على أن هناك علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم بدليل أن كل من البلدين سويسرا وألمانيا اللذين يتمتعان بدرجة استقلالية أكبر كانت معدلات التضخم فيها أقل من جميع الدول الأخرى.

ثانيا- دراسة L.H.Summers و A.Alexina سنة 1993 أكدت كذلك نتائج هذه الدراسة على وجود ارتباط سلبي بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبين معدلات التضخم .

ثالثا- دراسة A. Cukierman سنة 1992 واستخدمت في هذه الدراسة المعايير التالية :

1- مدى استقلالية البنوك المركزية من واقع تشريعاتها .

2- مقياس تطبيقي ميداني قائم على بيانات الاستبيان الذي أجراه على مسؤولين في الإدارة العليا للبنوك المركزية.

3- مقياس تطبيقي قائم على قياس معدل تغيير محافظي البنوك المركزية .

تعتبر دراسة Cukierman من بين أحسن الدراسات وذلك لأن الاستبيان شمل على 24 دولة

وأكدت نتائج هذه الدراسة كذلك على وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة استقلال البنوك المركزية وبين معدلات التضخم.

رابعا : دراسة G.WOOD و T.MILLS و F.CAPIE سنة 1992 حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل البيانات الخاصة بـ 12 دولة من الفترة 1871-1987 حيث قسمت البنوك المركزية إلى بنوك مستقلة وبنوك تابعة وفقا لدرجة تحكمها في

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

السياسة النقدية ، وكانت الدراسة على أربع فترات : قبل الحرب العالمية الأولى ، ثم فترة ما بين الحربين ، ثم فترة بريتون وودز . ثم فترة ما بعد بريتون وودز .

وخلصت الدراسة إلى أن الدول التي بنوكها المركزية تتمتع بالاستقلالية - في كل الفترات الأربع - كانت في مجموعة الدول ذات معدلات التضخم المنخفضة.

ومجمل القول أن هذه الدراسات وغيرها أجمعت نتائجها بالكامل على وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم ، الأمر الذي حفز كثير من الحكومات بمنح الاستقلالية في إدارة شؤون السياسة النقدية لبنوكها المركزية.

2-3 : بعض النماذج عن استقلالية البنوك المركزية

سنتناول من خلال هذا المطلب بعض النماذج لبعض الدول التي لها سابقة والتي تركز استقلالية بنوكها المركزية حول مجموعة معينة من المعايير تتحد بها وفي هذا المجال نجد البنوك المركزية لكل من ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة أكثر استجابة لها و يمكن تحليل الاستقلالية في هذه الدول كما يلي:¹⁰

أولاً- من حيث الحرية في إدارة السياسة النقدية : تتمتع بنوك كل من ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية بحرية كبيرة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، ولكن هذا لا يلغي التشاور مع حكوماتها عند وضع السياسات، كما لا يمكن لهذه الحكومات أن تفرض سياسة محددة على البنوك، كما لا يشترط موافقة الحكومة على سياسات البنك الذي يعود إليه القرار الأخير في حال الاختلاف.

ثانياً- من حيث المكانة الخاصة لهدف تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار: إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في ألمانيا هو حماية العملة ودعم السياسة العامة للحكومة في الحدود التي تتوافق مع هدف حماية العملة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالهدف هو الحفاظ على مجمل النقد والائتمان على المدى الطويل بالتوازي مع الحفاظ على قوة الدفع للاقتصاد لزيادة الإنتاج ومعدل التشغيل واستقرار الأسعار ومعقولة معدلات الفائدة.

ثالثاً- من حيث مدى التزام البنك بتمويل الحكومة: تضع ألمانيا وسويسرا قيوداً على تمويل بنوكها المركزية للحكومة، ويسمح لها فقط بشراء الأوراق الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة، ولا تضع الولايات المتحدة الأمريكية قيوداً على تمويل الاحتياطي الفيدرالي للحكومة الأمريكية.

رابعاً- من حيث سلطة الحكومة في تعيين محافظ البنك و مجلس إدارته: بالنسبة لألمانيا رئيس الجمهورية هو من يعين المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس بعد ترشيحهم من الحكومة الفيدرالية وليس هناك أي نص ينص على عزل هؤلاء، والبنك هو الذي يقرر نفقاته بنفسه دون رقابة حكومية رغم خضوعه لرقابة المحكمة الفيدرالية للمحاسبة. وفي سويسرا يعين مجلس المحافظين من قبل المجلس الفيدرالي لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد، أما الإدارة العليا فإنها تخضع لرقابة المساهمين لأنه مملوك ملكية خاصة ولا يوجد نص لعزلهم ولا تملك الحكومة أي رقابة على ميزانيته لأن مجلس المحافظين يعرض حساباته على المجلس الفيدرالي للموافقة عليها قبل عرضها على الجمعية العمومية للمساهمين. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمجلس المحافظين هو السلطة العليا في النظام الاحتياطي الفيدرالي ويعينون من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دون وجود نص على عزلهم ولا سلطة للحكومة فيما يخص ميزانية الاحتياطي الفيدرالي.

خامساً- من حيث مساءلة البنك المركزي: ليست هناك جهة يمكنها مساءلة البنك المركزي في ألمانيا وسويسرا، ولكن يلتزم البنكان على إعلان أهدافهما النقدية ومن ثم تسهيل متابعة أدايهما في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام. ينشر البنك المركزي الألماني تقريراً سنوياً وهو غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة، وفي سويسرا يقدم البنك تقريراً سنوياً للمساهمين، وفي

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

الولايات المتحدة الأمريكية يقدم البنك تقريرا نصف سنوي إلى الكونجرس و يلزمه التشريع بمناقشة الأرقام الخاصة بأهدافه النقدية دون الالتزام بهذه الأهداف.

4-2 : استقلالية البنوك المركزية في الدول العربية

من بين الدول العربية التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية عالية نجد كل من لبنان ومصر والسعودية ، ويتبين ذلك من خلال النتائج التي تحصلت بعد التقييم الذي أعده صندوق النقد العربي لـ: 11 دولة عربية وذلك استنادا إلى مقياس Cukierman.

الجدول رقم 02 نتائج قياس درجة استقلالية البنوك المركزية ل 11 دولة عربية

البلد	درجة الاستقلالية	البلد	درجة الاستقلالية	البلد	درجة الاستقلالية	البلد	درجة الاستقلالية
الأردن	%42.6	الجزائر	%49.7	لبنان	%60.3	المغرب	%37.5
الإمارات	%39.9	السعودية	%50.2	ليبيا	%45.2	موريتانيا	%33.9
تونس	%43.0	سورية	%36.4	مصر	%50.0		

المصدر *: من إعداد الباحث بناء على قراءات سابقة للموضوع

المحور الثالث المحاسبة المالية وهاجس التضخم الجامح

3-1: التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم أثارا وضرا على اقتصاديات دول العالم حيث تتوالى و تستمر الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ، بحيث تترك أثارا ضارة و وخيمة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها ، أو معالجتها ، فتفقد النقود قوتها الشرائية قيمتها كوسيط للتبادل ، ومخزن للقيم ، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة ، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية واضمحلالها، مما يلجئ السلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود بإبدالها بعملة جديدة كما حصل في كثير من البلدان.

قد تكون هناك ظروف خاصة تدفع بالحكومات إلى الوقوع في هذا النوع من التضخم مثلا كالحروب في أمريكا التي عاشتها وصلت نسبة التضخم 50%، وذلك أن الحركة المتزايدة غير المحدودة في الأجور كالأسعار والنفقات الحربية والعسكرية تتضاعف وذلك أمام قلة الإنتاج وشح الموارد المالية ، فلا يوجد خيار آخر إلا عامل الإصدار.

وهناك دول عديدة عاشت هذا النوع من التضخم والجدول التالي يبين ذلك¹²

الجدول رقم (03) التضخم الجامح

البلد	الفترة	البلد	الفترة
الأرجنتين	%258	روسيا	%927
البرازيل	%268	أوكرانيا	%3361
		جورجيا	%3820

Source: Beatrice.M.Linstabilé monétaire, Puf, Paris, 2003,P34

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

بالإضافة إلى تجارب أخرى ، أين استفحل التضخم بنسب عالية جدا مما استوجب حلولاً نوعاً ما راديكالية ونذكر منها استحداث واستخلاف الوحدة النقدية المعدنية بوحدة نقدية جديدة تعادل كمية كبيرة من الوحدات النقدية التي انهارت كتجربة العملة الروسية الروبل بالمقارنة مع الدولار سنة 1989 وتجربة بولونيا سنة 1995.¹³

3-2 المشاكل التي يحدتها التضخم الجامح على المستوى المحاسبي والمالي

3-2-1 تأثير التضخم الجامح على نتائج الأعمال

إن الأرباح المتحصل عليها في أوقات التضخم هي أرباح صورية بفعل التضخيم و لا تعبر عن حقيقة نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عناصر تحديد الأرباح تقاس بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار التدهور الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقود بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، حيث يتم قياس معظم عناصر النفقات بالتكلفة التاريخية أما عناصر الإيرادات فيتم قياسها بالأسعار الجارية، وبذلك يكون قد تم استخدام معيارين مختلفين لتحديد نتيجة الأعمال أحدهما لقياس بعض عناصر النفقات ويتمثل في عدة قوى شرائية لوحدة النقود ترتبط بتواريخ اقتناء الأصول المرتبط بها تلك العناصر، والثاني لقياس عناصر الإيرادات ويتمثل في القوة الشرائية لوحدة النقود خلال العام. ويتربط على ذلك ما يلي من مشاكل محاسبية:

❖ عدم المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال نتيجة توزيع أرباح غير حقيقية ، حيث أن توزيع مثل هذه الأرباح لن يحافظ إلا على رأس المال النقدي للوحدة المحاسبية .

❖ ارتفاع الأعباء الضريبية نتيجة ارتفاع حجم الوعاء الضريبي خاصة في حالة العمل بنظام الضرائب التصاعدية.

3-2-2 تأثير التضخم الجامح على عناصر المركز المالي:

إن الميزانية المحاسبية لا يمكن أن تعبر في فترات التضخم عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بسبب اختلاف قياس وحدات العناصر المكونة لها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية للنقود في تاريخ اعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمتها الحقيقية. وفيما يلي بيان أثر التضخم على عناصر المركز المالي:

3-2-2-1 أثر التضخم على العناصر النقدية: تتأثر العناصر النقدية للميزانية بالتضخم الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة النقدية¹⁴ حيث ينجم عن العناصر النقدية المدينة المتمثلة في الأصول المتداولة الأخرى مثل القروض الممنوحة والعملاء وأوراق القبض .. إلخ خسارة القوة الشرائية للنقود، وذلك أنها تمثل حقوقاً تحصل بقيمة حقيقية أقل وعلى عكس من ذلك ينجم عن العناصر النقدية الدائنة المتمثلة في عناصر الخصوم غير الجارية والجارية مثل القروض بمختلف أنواعها والموردون وأوراق الدفع .. إلخ، أرباح القوة الشرائية للنقود، وذلك لأنها تمثل التزامات تدفع بقيمة حقيقية أقل.

3-2-2-2 أثر التضخم على العناصر غير النقدية:

تتمثل في جميع العناصر الأخرى بخلاف العناصر النقدية، مثل المخزون السلعي والأصول غير الجارية - التثبيتات - بالنسبة للأصول وحقوق الملكية بالنسبة للخصوم .

✓ بالنسبة للأصول غير الجارية:

يؤثر التضخم على قيم التثبيتات وذلك لأنها تظهر بقيم محاسبية تبعد عن قيمتها الحقيقية نظراً للفواصل الزمني الموجود بين القيمتين وما حدث فيه من تقدم تكنولوجي وتغير في البيئة الاقتصادية وارتفاع في الأسعار¹⁵ وعليه فإن الاحتساب بالتكلفة التاريخية يؤدي إل تخفيض قيمة عناصر التثبيتات.

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

✓ بالنسبة للمخزونات

في فترات التضخم ترتفع القيمة السوقية للمخزونات وتجعلها تبتعد كثيرا عن القيم المسجلة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية ، ومن أجل المحافظة على الكميات المادية للمخزونات وكذلك حتى يتسنى للمؤسسة تحديد عناصر المخزونات في ظل التضخم يجب تعديل إجمالي القيم النقدية للمخزون ، واستخدام طريقة التقييم الأنسب في عملية التقييم والتي تتلاءم وظروف التضخم ، وحسبما أكدته معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإنه ينصح باستخدام باستعمال:
❖ طريقة LIFO صيغة الوارد أخيرا صادر أولا¹⁶ ، ولكن ما يعاب على هذه الطريقة أن قيم مخزون آخر المدة تظهر بأقدم الأسعار.

❖ يمكن اعتبار طريقة المعدل الموزون أو المتوسط المتحرك* هي الطريقة الملائمة التي تحتسب للمخزون قيمة أخيرة يمكن اعتمادها في حالة إعادة تقييمه بإحدى طرائق محاسبة التضخم¹⁷

3-2-2-3 بالنسبة لحقوق الملكية

في فترات التضخم الاقتصادي فان عناصر حقوق الملكية المتمثلة في رأسمال المساهمين والإحتياطيات وباقي العناصر الأخرى والظاهرة بقائمة المركز المالي بالقيم التاريخية لا تعبر بصورة صادقة عن حقوق المساهمين وذلك لأنها بعيدة كل البعد عن قيمها الحقيقية .

3-4 تأثير التضخم الجامح على كفاءة البيانات المالية :

يُفقد التضخم الكفاءة بالنسبة للبيانات المالية وجعلها غير قابلة للمقارنة وذلك بسبب :

❖ التقليل من أهمية الربح كعنصر رئيسي في عملية المقارنة وذلك للتغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار والتي من شأنها أن تقلل من أهمية عناصر النفقات والإيرادات .

❖ إفتقار عناصر الميزانية للقابلية للمقارنة وذلك لأنه في ظروف التضخم تختلف وحدات قياس مجموعات هذه العناصر ، كما أوضحناه سابقا .

❖ في ظروف التضخم الاقتصادي لا يمكن للمؤسسة معرفة أدائها المالي الحقيقي المعبر عن وضعيتها الاقتصادية والمالية وذلك لأن الأرقام التي تتضمنها عناصر القوائم المالية في ظروف التضخم هي أرقام تاريخية لا تعكس المدلول الاقتصادي، وتُفقد عملية تحليل القوائم المالية عن طريق مؤشرات التحليل المالي مصداقية النتائج المتوصل إليها.

3-3 الإجراءات المحاسبية المتخذة للتخفيف من آثار التضخم الجامح على القوائم المالية

3-2 الأساليب المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع :

في هذا الصدد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي رقم 29 تحت اسم التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح.

3-2-1 مؤشرات التضخم الاقتصادي الحاد: ¹⁸

يفضل عامة الناس الاحتفاظ بشرواتهم بأصول غير نقدية أو بعمله مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائية لها .

- لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية بل بعمل أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة؛

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

- يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة؛
- يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشرات الأرقام القياسية للأسعار؛

- معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على 100% ؛

- يفضل أن تقوم كافة المنشآت التي تضع تقاريرها بنفس عملة الاقتصاد ذات معدل التضخم المرتفع بتطبيق هذا المعيار اعتباراً من نفس التاريخ، ومع هذا ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة التقرير التي تتعرف فيها على وجود تضخم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها .

2-2-3 تعديل البيانات المالية طبقاً للمعيار الدولي IAS29

1-2-2-3 إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة التاريخية¹⁹

- يتم تعديل قائمة المركز المالي التي أعدت باستخدام مؤشر عام للأسعار وذلك بالنسبة للبند المحاسبية غير المقاسة بوحدات جارية .

❖ لا يعاد صياغة أو تعديل البنود النقدية ؛

❖ الأصول والمطلوبات المرتبطة بمؤشر Index-Linked يعاد صياغتها طبقاً للاتفاق؛

- ❖ تعاد صياغة البنود غير نقدية . في شكل وحدات القياس الحالية بتطبيق التغيرات في المؤشر أو وحدة العملة على القيم الدفترية المسجلة منذ تاريخ الاستحواذ أو القيمة العادلة في تواريخ التقييم ؛

❖ لا يعاد صياغة أو تعديل البنود غير النقدية إذا كانت ظاهرة بالقيم الصافية القابلة للتحقق أو القيمة العادلة أو المبلغ الممكن استرداده في تاريخ الميزانية؛

- ❖ في بداية فترة التطبيق الأولى لهذا المعيار يتم إعادة بيان مكونات حقوق المالكين، ما عدا الأرباح المدورة وأي فائض إعادة تقييم، وذلك باستخدام مؤشر عام للأسعار من تواريخ المساهمة بها أو نشوئها؛

❖ في نهاية الفترة الأولى وما يليها فان كل حقوق الملكية يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة.

❖ يتم تضمين التغيرات في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية ؛

❖ يعاد صياغة جميع البنود في قائمة الدخل بتطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار؛

❖ المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي يتم تضمينه في صافي الدخل.

2-2-2-3 إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الجارية: ²⁰

- ❖ لا يتم تعديل البنود المعبر عنها بالتكلفة الجارية لأنها ظاهرة بوحد القياس الجارية بتاريخ الميزانية . بل تعدل باقي البنود الأخرى ؛

❖ يتم تعديل عناصر كشف الدخل كافة حتى تلك المقيمة بتكلفتها الجارية في تاريخ اعداد الميزانية وذلك لأنها تكون مقيمة بتكلفتها الجارية في تاريخ حدوث العملية.

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

نتائج البحث

نظرا للموجات التضخمية التي عرفتها أغلب الدول الغربية والتي تعود لعدة أسباب منها أسباب حرية كالولايات المتحدة الأمريكية وأسباب أخرى كالإفراط في عملية التوسع النقدي ، وهذا نتيجة لسيطرة الحكومات على بنوكها المركزية ، ونظرا لهذه المخاطر التضخمية التي كادت أن تعصف بها ، اضطر معظمها إلى تغيير تشريعاتها الاقتصادية لأجل منح بنوكها المركزية الاستقلالية كما حدث في فرنسا ، وتوليها تسيير شؤون تسيير السياسة النقدية وما يتعلق بها وجعل هدفها الأول أو الأساسي هو المحافظة على استقرار الأسعار للحد من وتيرة التضخم ، ولو كان ذلك على حساب أهداف أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : أكدت الدراسات على وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم ، فالبنوك المركزية التي تتمتع بمعدلات استقلالية مرتفعة نجد أن عملتها مستقرة بفعل انخفاض معدلات التضخم كبريطانيا وألمانيا ، والدول التي تكون معدلات استقلالية البنوك المركزية منخفضة نجد أن عملتها غير مستقرة بفعل ارتفاع معدلات التضخم وهذا بسبب تحكم السلطات الحكومية في عملية الإصدار النقدي ، وهذا ما ينطبق تماما على معظم الدول النامية.

الفرضية الثانية : تبين من خلال مضمون البحث أن مخرجات النظام المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي هي مخرجات لا تحمل في طياتها الصدق، وذلك لأن الأرقام التي تتضمنها هي أرقام تاريخية بعيدة كل البعد عن المدلول الاقتصادي بفعل التغيرات المتتالية والمستمرة للأسعار، وهذا ما لا يعكس الوضعية الحقيقية والمالية للمؤسسة الاقتصادية.

نتائج البحث :

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ هدف المحافظة على استقرار الأسعار مرهون بمدى تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية؛
- ❖ عملية الإصدار النقدي المفرط واللامحدود التي تتخذها السلطات الحكومية لتغطية مختلف النفقات العامة ، تؤدي إلى عواقب وخيمة وضارة بالاقتصاد الوطني ، وظهور ما يسمى بالتضخم الجامح؛
- ❖ سلامة مخرجات النظام المحاسبي مرهون بانخفاض معدلات التضخم؛
- ❖ لا تؤد الوظيفة المحاسبية والمالية دورهما المنوط إليهما في ظروف التضخم الجامح لعدم مصداقية الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية؛
- ❖ في ظروف التضخم الجامح يجب تعديل البيانات المحاسبية طبقا للمعيار الدولي IAS 29 .

قائمة المراجع

- ¹ أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والبنوك دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، ص 181
- ² منصور زين: أثر إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ،: مداخلة بالملتقى الوطني الموسوم بـ : - النظم المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات . جامعة الشلف ، ص 3
- ³ نفس المرجع، ص3
- ⁴ منصور زين ، مرجع سابق، ص4
- ⁵ قدي عبد المجيد ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003، ص 94
- ⁶ أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ص 225
- ⁷ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون جويلية 2005 ص36
- ⁸ محمد دويدار ، أسامة الفولي ، مبادئ لاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، جمهورية مصر، 2003، ص 271

أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم

- ⁹ أسامة محمد الفولي . زينب عوض الله ، مرجع سابق ص238
- ¹⁰ أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ذكره ، صص 227-233 .
- * اعتمادا على :الجدول العام لقياس أستيقلالية البنوك المركزية للدول العربية، أنظر:
- علي توفيق الصادق وآخرون السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي 1996 ص 95
- ¹² نقلا عن محمد المبارك ، اقتصاد النقود ، دار الأديب، 2006.
- ¹³ أن روسيا ونتيجة الانخفاض الحاد و المستمر غيرت عملتها بعملة جديدة وذلك سنة 1997، أين أصبح 1روبل جديد = 1000روبل قديم ، كذلك نفس الإجراء أقدمت عليه بولونيا سنة 1995 أين أصبح : 1 زلوتي جديد = 10.000 زلوتي قديم.
- ¹⁴ سعود جايد مشكور العامري ،محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر ، الطبعة الأولى ، 2012، الأردن ، ص 64
- ¹⁵ سعود جايد مشكور العامري ، المحاسبة الدولية ، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، الأردن ، ص426
- ¹⁶ عباسي نصيرة ، تأثير التضخم على التحليل المالي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2004-2005 ، الجزائر، ص 32 .
- يقصد طريقة التكلفة الوسطية المرححة أو الموزونة بعد كل عملية ادخال.
- ¹⁷ سعود جايد مشكور العامري ،محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .
- ¹⁸ سعود جايد مشكور العامري ،"المحاسبة الدولية ، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله"، ص456
- ¹⁹ هيني قان جريوننج،ترجمة الدكتور : طارق حماد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2006 ، صص: 406-407
- ²⁰ سعود جايد مشكور العامري ،"المحاسبة الدولية ، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله"، مرجع سبق ذكره ، ص457